# المحكمة الاتحادية : انتهت عضوية الحلبوسي استناداً لأحكام الدستور والقانون .

نخيل نيوز || خاصّ

أوضحت المحكمة الاتحادية العليا اليوم الأحد حول بعض التداولات بعودة الحلبوسي إلى مجلس النواب ، انتهت عضويته بموجب القانون .

وكشفت المحكمة الاتحادية أن قيام رئيس اي حزب بإجبار المرشحين التابعين له بتقديم طلبات استقالة والاحتفاظ بها واستخدامها متى شاء يخالف المبادئ والقيم الدستورية .

وأضافت المحكمة إنهاء عضوية النائب في مجلس النواب الذي انتهت عضويته بموجب القانون والكشف عن ذلك بموجب قرار حكمها اذا ما خالف التزاماته الدستورية والقانونية استناداً لأحكام الدستور والقانون .

وأشارت المحكمة ولا سيما قانون مجلس النواب وتشكيلاته ويقف في مقدمة تلك المخالفات الحنث باليمين الدستورية وللمحكمة الاتحادية العليا سلطة تقديرية مطلقة في تقدير ذلك وفقاً للوقائع والادلة والتحقيقات التي يتم اجرائها من قبلها.

وتابعت المحكمة الاتحادية اختصاص المحكمة في البت بالطعن بصحة عضوية النائب والحكم الصادر بخصوص ذلك يكون منشئ لإنهاء العضوية لا كاشفاً لذلك بخلاف اختصاصها للحكم بإنهاء عضوية النائب تطبيقاً لأحكام المادة (12) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (13) لسنة 2018 .

وأكّدت المحكمة الذي يكون كاشفاً لحالة انهاء العضوية التي ثبتت بحكم القانون وان المدعى عليه رئيس مجلس النواب قام باستخدام طلبات استقالة مقدمة من المدعي بعد قيامه بالتحرف والتغيير عليها مما يوجب انهاء عضويته.

وختمت المحكمة الاتحادية لا يمكن الركون إلى احكام المادة (52) من الدستور عند ثبوت ارتكاب عضو البرلمان مخالفات دستورية وقانونية ولا سيما الحنث باليمين المنصوص عليه بالمادة (50) من الدستور لعدم امكانية استمرار عضويته في

المجلس الامر الذي يقتضي الحكم بانتهاء العضوية واسقاطها .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٩/اتحادية/٢٠٢٣

كۆماری عیراق
دادگای باڵای ئیتیحادی

على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها)، وحيث إن المدعى عليه رئيس مجلس النواب أبرز وبموجب الكتاب الصادر عن مكتب الرئيس/ مذكرة داخلية بالعدد (م. م. ر/ ٢٣٤ في ٢٠٢٣/٣/٥) ورقتي استقالة للمدعي (ليث مصطفى حمود) ولم يتم التعامل معها بشكل قانوني سليم من خلال التحريف والتغيير الذي جرى عليهما، فيكون قد خالف المبادئ الديمقراطية والدستورية كافة المشار إليها آنفاً، وإن ذلك يمثل انحرافاً كبيراً في العملية الديمقراطية عن مسارها الصحيح لم تألفه أغلب برلمانات دول العالم، ولا يمكن بأي حال اختزال إرادة الشعب المتمثلة بمجلس النواب العراقي بشخصية رئيس البرلمان.

ثانياً: ثبت للمحكمة الاتحادية العليا من خلال ادعاء المدعي وما جاء بالكتاب الصادر عن مكتب رئيس المجلس بالعدد (م. م. ر/٢٣٤ في ٢٠٢٣/٣/٥) أن المدعي قدم طلبين أحدهما معنون الى رئيس مجلس النواب ومكتوب بخط اليد وموقّع من قِبَل النائب ليث مصطفى حمود والمتضمن (طلب قبول استقالته من عضوية مجلس النواب لظروف خاصة به) والطلب الآخر – وحسب ادعاء المدعي – مقدم الى السيد محمد الحلبوسي بصفته الشخصية وموقّع على بياض من المدعي بصفته الشخصية، وليس بصفته نائب، وإن المدعى عليه قام بقص أعلى الطلب المذكور وجعله مقدماً الى السيد رئيس مجلس النواب وإضافة مضمون الطلب المذكور بآلة طابعة وجاء مضمونه طلب قبول الاستقالة من عضوية مجلس النواب (الدورة الانتخابية الخامسة) وإن الطلبين المذكورين أعلاه تم أخذهما وارد من مكتب رئيس مجلس النواب الأول الوارد له بالعدد (٣) في ٢٠٢٣/١/١٥ والثاني الوارد بالعدد (٤) في ٢٠٢٣/١/١٥ في حين أن كتاب مكتب رئيس المجلس بالعدد (م. ر/١٢٧٧ في ٢٠٢٣/٨/١٤) يتضمن أن تاريخ استلام طلب الاستقالة من ليث مصطفى حمود هو في يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/٥/٧ وإن وكيل المدعى عليه وفي جلسة يوم ٢٠٢٣/٤/١٧ أقر أن الطلبين مقدمين بذات التاريخ، كما أقر أن رئيس مجلس النواب وافق على طلب الاستقالة المقدم بخط اليد من المدعي وإن الموافقة كانت بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٧ ولكن بسبب تدخل النواب تأخرت الاستقالة في مكتب رئيس المجلس وقام رئيس المجلس بشطب تاريخ الموافقة ٢٠٢٢/٥/٧ وترويجها بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ وبذلك يكون الوارد للطلبين أعلاه غير صحيح وإن شطب تاريخ الموافقة الأولى على الاستقالة ٢٠٢٢/٥/٧ وجعلها ٢٠٢٣/١/١٥ أيضاً غير صحيح، وإن ذلك لا ينسجم مع متطلبات السلوك الصحيح لأعضاء مجلس النواب باعتبار أن أعضاء مجلس النواب يمثلون الشعب العراقي بمكوناته كافة، وإن هذا التغيير في الحقيقة يمثل تحريفاً فيما ورد في ورقة الاستقالة وثبت ذلك للمحكمة من خلال ما جاء بأقوال المدعي وإقرار وكيل المدعى عليه وإقرار المدعى عليه إضافة لوظيفته بالذات بموجب

الرئيس
جاسم محمد عبود



المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court – Iraq– Baghdad
Tel –009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

www.palms-news.com